وقد نتج عن ذلك ظاهرة لافتة للنظر : فاصوات المهادنة العربية التي أخذت تظهر منذ الثلاثينات واوائل الاربعينات لم تكن أصوات أسياد الارض والفلاحين المتوسطين بصورة عامة ، ولكنها كانت اصوات كبار بورجوازيي المدن العرب الذين كانوا مجرد وسطاء للامبريالية والذين بدأت مصالحهم تتسلق المصالح المتسعة للبورجوازية اليهودية الآخذة في شق طرق التصنيع ، خالقة في الوقت ذاته وكلاءها .

في غضون ذلك كانت البلاد العربية المحيطة بفلسطين تلعب دورين متعاكسين ، ففي حين كانت حركة الجماهير العربية تدفع النفس الثوري للجماهير الفلسطينية وتبني مع حركتها علاقة جدلية متبادلة التأثير ، كانت الانظمة المهيمنة في هذه البلدان تبذل كل ما في وسعها لكبح حركة الجماهير الفلسطينية واجهاضها . ان هذه الظاهرة مهمة للغاية ذلك أن طبيعة التناقضات المركبة والحادة التي كانت تعيشها الساحة الفلسطينية كان من شأنها ان تطور بصورة متسارعة اشكال النضال التي كانت تعرفها الساحات العربية الاخرى وترتقي بها الى أشكال أكثر عنفا ، وكان ذلك يشكل درجة أعلى من الاحتمالات الثورية في البلاد العربية لم يكن بمقدور الطبقات الحاكمة انذاك ان لا تكترث به اكتراثا شديدا ، وكان هذا الواقع يدفعها دائما الى الوقوف الى جانب الامبريالية البريطانية ضد شركائها الطبقيين الذين كانوا يقودون الحركة الوطنية الفلسطينية . ومن جهة اخرى كان الحلف الصهيوني — الامبريالي يزداد متانة ، وقد تبلورت في تلك الفترة بالذات (١٩٣٦ — ١٩٣٩) ليس نقط الطبيعة العسكرية التعدوانية لمجتمع الغزو الذي أرست الصهيونية جذوره في المجتمع اليهودي بفلسطين ، ولكن ايضا الهيمنة شبه الكاملة على الهيكل التحتي للاقتصاد الفلسطيني الذي سيكون له فيما بعد تأثيرات جذرية على الصراع القائم .ففي تلك الفترة قضت الصهيونية متحالفة مع الانتداب على كل آمال نشوء او تطور حركة عمالية يهودية تقدمية ، وكذلك على آمال اخوة بروليتارية عربية يهودية ، فقد شجب صوت الحزب الشيوعي الفلسطيني على طرفي الصدام ، وهيمن الهستدروت الرجعي كليا على الحركة العمالية اليهودية (التي كانت أصلا مؤهلة للسقوط في شراكه) فيما أخذ النفوذ الذي كان آخذا بالتصاعد بالنسبة للقوى التقدمية العربية في جمعيات العمال العرب في حيفا ويافا بالتراجع ، مفسحا المجال لهيمنة القيادات الرجعية التي كانت تحتكر العمل السياسي آنذاك .

الخلفيات : العمال

لم تكن الهجرة اليهودية الى فلسطين ، والاشكالات المنبثقة عنها ، مسألة اخلاقية او مسألة قومية صرف ، بل كانت لها انعكاسات اقتصادية مباشرة ذات تأثير يومي متعاظم ، ملموس بوضوح شديد ، على الشعب العربي في فلسطين ، وخصوصا على صغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين والعمال وقطاعات من البورجوازية الصغيرة والوسطى . ان الانعكاسات الاقتصادية للهجرة اليهودية كانت حادة في حد ذاتها ، ولكنها تضاعفت ايضا بسبب النتائج القومية والدينية التي حملتها معها بالطبيعة. فبين عام ١٩٣٣و١٩٣٥ هاجر ١٥٠ الف يهودي الى فلسطين، واصبح عدد اليهود في فلسطين ٤٤٣،٠٠٠ نسمة يمثلون ٢٩،٦ بالمئة من عدد السكان الاجمالي. واذا أخذنا جانبا آخر من هذه الارقام، كي ندرك معناها ادراكا حقيقيا ، فانه ينبغي لنا أن نلاحظ بأنه بينما كان المعدل السنوي لعدد المهاجرين اليهود الى فلسطين بين عامي ١٩٢٦ — ١٩٣٢ يبلغ ٧٢٠١ يهودي في العام ، اصبح هذا المعدل بين عامي ١٩٣٣ — ١٩٣٦ يبلغ ٤٢،٩٨٥ يهوديا في العام(١). ان العسف الهتلري هو الذي أدى الى تصاعد الهجرة اليهودية في تلك الاعوام على وجه التحديد : في ١٩٣٢ دخل فلسطين ٩ آلاف يهودي الماني ، وفي ١٩٣٣ دخلها ٣٠ الف يهودي الماني ، وفي ١٩٣٤ دخلها ٤٠ الفا ، وفي ١٩٣٥ دخلها ٦١ الفا(٢) ، اتجه حوالي ثلاثة ارباعهم الى المدن .

واذا كانت الهتلرية هي المسؤولة عن ارهاب اليهود الالمان ودفعهم الى الهرب، فان الرأسمالية « الديمقراطية » هي التي كانت مسؤولة ، جنبا الى جنب مع الصهيونية ، في توجيه جزء كبير نسبيا من هذه الهجرة الى فلسطين ، ونستطيع التحقق من ذلك من خلال الارقام التالية : فالولايات المتحدة رفضت ان تقبل في بلادها ، من أصل ٢،٥٦٢،٠٠٠ يهودي هربوا من الاضطهاد النازي بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤٣ سوى ١٧٠ الفا (أي ٦،٦ بالمئة) وبريطانيا ٥٠ الفا (اي ١،٩ بالمئة) وتعين على فلسطين